جامعة تكريت

كلية الزراعة

قسم الاقتصاد والارشاد الزراعي

المرحلة الاولى

مجتمع ريفي /العملي

المحاضرة الرابعة

مدرس المادة

م.م سارة سعيد لطيف

اهمية التنمية الريفي

تنبع اهمية برامج التنمية الريفية من كون المناطق الريفية عادة ما تكون متخلفة اذا ما قورنت بالمناطق الحضرية اذ ان كل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية عن المناطق الريفية تشير الى الكثير من المشكلات المتأصلة في تلك المناطق وربما يرجع ذلك الى الاهمال الشديد الذي عانت منه تلك المناطق لفترات زمنية طويلة وقلة الاعتمادات المالية والبرامج الاصلاحية المخصصة لتنمية المناطق الريفية. وهناك عدد من المميزات التي يمكن ان يجنبها المجتمع ككل من جراء تحسين ظروف الحياة الريفية ويمكن حصر هذه المميزات في النقاط الأتية :-

1-تقلل برامج التنمية الريفية من تيار الهجرة من الريف الى المدينة .

2-تقلل التنمية الريفية من الضغط على المرافق والخدمات العامة بالمناطق الحضرية ، فهناك بعض السكان المهاجرين الى المدينة يرغبون في العودة الى المناطق الريفية وفي هذه الحالة تساعد التنمية الريفية على زيادة جاذبية المناطق الريفية كأماكن للمعيشة والعمل .

3-تساعد زيادة الدخول بالمناطق الريفية نتيجة عملية التنمية على زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات المنتجة من القطاعات الاخرى مما يشجع فرص الانتعاش الاقتصادي في البلد ككل .

4-تساعد التنمية الريفية على تشجيع ظهور بعض القيم الاجتماعية مثل تماسك المجتمع المحلي والاسهام العام في عملية اتخاذ القرارات المحلية .

وخلاصة ما تقدم يمكن ان نتساءل كيف يمكن الحد من حركة الهجرة من الريف الى المدينة ؟

ان الاجابة عن هذا التساؤل تكمن في النقاط الاربع التي مر ذكرها انفا ، والتي ربما لا تؤدي الى ايقاف حركة الهجرة الريفية الحضرية فحسب ، وانما الى حدوث هجرة معاكسة من المدينة الى الريف .

عوامل احداث التنمية الزراعية

تؤمن البلاد النامية بشكل عام بدور الزراعة الكبير والمهم في مشروعات التنمية . لكن هذا الاهتمام لا يرقى الى مستوى ما تبديه تلك الدول من اهتمام كبير بالصناعة ، اذ تعدها العامل الديناميكي في الارتقاء الاقتصادي . ومن الخطأ الفادح اعتبار الزراعة والصناعة عاملين متنافسين من عوامل النمو الاقتصادي ، فقد ابانت الاحداث الاقتصادية التي مرت بها بعض البلدان العالم الثالث صدق الراي القائل بان الزراعة تكمل النمو الصناعي بل وتعد اساس تقدم المجتمع ، وقد قاد الحماس للتصنيع في بعض البلدان النامية الى التغاضي كليا عن دور الزراعة في الاقتصاد القومي ،مما قاد الى انبعاث صعوبات خطيرة باتت تعرقل تقدم البلاد عامة واقتصادياتها خاصة ، فلقد ترتب على اهمال الزراعة اخفاق انتاج الاطعمة في مسايرة نمو

السكان او زيادة القدرة الشرائية لهم او تزويد الصناعة بالمواد الخام، ثم لجوئها الى استيراد الغذاء ، او المواد الاولية من دول اخرى مما اضاع مبالغ كبيرة من دخلها القومي كعملة صعبة ، كما اضطرت طائفة اخرى من البلدان النامية الى تدهور انتاجها الزراعي الى الحد من الانفاق المحلي .

من كل ما تقدم لا يبقى هناك مجال للشك في ان تولي مشروعات التنمية عناية خاصة للنهوض بالزراعة عامة وانتاج الاغذية خاصة. ان ذلك يتطلب توفير مستلزمات معينة مادية وتشريعية وتدعيمية لكي تتحقق التنمية الزراعية المنشودة . وقد اشارت معظم الآراء التنموية الة ان هناك مجموعة من العوامل التي يمكنها فيما لو توافرت ان تسهم في دفع عجلة التنمية الزراعية الى الامام ، وفي حال غيابها او الافتقار الى بعض منها فان التنمية الزراعية بن تتحقق خلال فترة معقولة على الاقل ، او انها ستتطلب وقتا وجهدا كبيرين ، ومن اهم العوامل التي يجب ان تتوفر لكي تتحقق التنمية الزراعية ما يأتي :-

1-اسواق للمنتجات الزراعية : تعد الزراعة عملا مربحا اذا ما ضاعف المزارعون انتاجهم ولكي يضاعف المزارعون انتاجهم يجب ان يكون هناك اسواق للمنتجات الزراعية ، ويقصد بالأسواق وجود طلب مستمر ومتزايد على المنتجات الزراعية ، سواء من اجل الغذاء او التصنيع ، كذلك يجب ان يكون هناك نظام مستقر لتسويق المنتجات الزراعية يتمتع بثقة كل من المنتج والمستهلك على حد سواء .

2-تجديد مستمر في التكنولوجيا الزراعية : ان اربعة اخماس المزارع في البلدان النامية هي مزارع عائلية، ولذلك يجب ان تكون التكنولوجيا في هذه الحالات ملائمة لحجم هذا النوع من المزارع ، ومتجددة بشكل مستمر ، اذ تعتمد زيادة الانتاج على استخدام طرق ووسائل جديدة ومستحدثة في عملية الانتاج الزراعي ، فلا يمكن للزراعة ان تنمو وتتطور اذا ما استخدمت فيها الاساليب التقليدية القديمة . ويقصد بالتكنولوجيا هنا كل ما له علاقة بعمليات الانتاج الزراعي من حراثة وبذار و ري ومكافحة وجني ... الخ . ولكي تتطور الزراعة لابد ان تتغير التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الزراعية نحو الافضل ، اذ يجب ان يراعى في هذه التكنولوجيا ان تكوت رخيصة الثمن تناسب القدرة الاقتصادية والشرائية للمزارعين، وان تكون بسيطة الاستعمال وغير معقدة كذلك تتلائم مع المهارات والقدرات العلمية البسيطة والمحددة للمزارعين.

3-توفير مستلزمات الانتاج : ان مجرد الحديث عن التكنولوجيا المتطورة لا يغير شيئا اذا لم يتم توفير مستلزمات معينة منها من اجل تطبيقها . فالحديث عن الاسمدة الكيمياوية وفوائدها يتطلب توفير هذه الاسمدة، والحديث عن مكافحة افة زراعية يتطلب توفير مادة المكافحة وهكذا . ولكي يستطيع المزارعون تطبيق الاساليب الحديثة في الزراعة لابد ان تتوافر لهم مستلزمات الانتاج ، والتي يجب ان تتصف بصفات معينة منها:

أ –ان تكون ذات سعر مناسب

ب-ان تكون فعالة وذات نوعية جيدة يمكن الاعتماد عليها

ج-متوافرة في الوقت المناسب اي في الوقت الذي يحتاج اليها المنتج

د-متوفرة للبيع محليا بأحجام وكميات مناسبة

و-سهلة الاستعمال ولا تحتاج الى خبرات خاصة من قبل المزارع

4-توفير المحفزات للمنتجين: ان وجود الطلب المستمر على المنتجات الزراعية وتوفر مستلزمات الانتاج الزراعي او التجديد التكنولوجي المستمر وغيرها تشكل القاعدة الاساسية لتطوير الزراعة اذا ما تم استغلالها الاستغلال الامثل من قبل المنتجين ، ان الاستخدام الامثل لعناصر التنمية الزراعية هذه سيكون كذلك عندما تتوافر لهم محفزات معينة مادية او معنوية او كلتاهما ، لكن طبيعة هذه المحفزات تختلف طبقا للنظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة ، ففي النظم الرأسمالية نجد ان للربح المادي الذي يحققه المنتج دورا رئيسيا في التحفيز ، لذا فان مستوى استغلال الطرق والوسائل الحديثة يكاد يكون امثلا في هذه النظم او المجتمعات.

اما في النظم الاشتراكية فيعتمد نظام المحفزات من خلال مكافاة من يعمل افضل ويحقق انتاجا اكبر ، ولكن هذا النظام على الرغم مما فيه من مخاطر فلا يزال معتمدا في بعض المجتمعات الاشتراكية ، ولا تزال هناك محاولات جارية لإيجاد نظام دقيق وواضح المعالم يشد المنتجين لزيادة الانتاج الزراعي ، كما هو الحال في المزارع الجماعية او مزارع الدولة ، من اجل تحقيق ما هو اكثر وافضل .

5-توفير طرق المواصلات ووسائل نقل : ونقصد بذلك ربط المنتج بالمستهلك ، اي ربط الريف بالمدينة او ربط الزراعة بالصناعة .

ان من طبيعة العمل الزراعي ان عامل الوقت له دور حاسم في مختلف جوانبها من البذار الى الانتاج والتسويق . فالبذور المحسنة والاسمدة والمبيدات والآلات والمكائن وغيرها يجب ان تصل الى المزارع في مواعيد محددة لغرض الاستفادة القصوى منها . كذلك كثير من المنتجات الزراعية تكون عرضة للتلف ان لم تصل الى المستهلك بعد فترة قصيرة من جنيها . لذا تمثل طرق ومواصلات ووسائل النقل حلقات الوصل الحيوية والضرورية لتطوير الانتاج الزراعي وذلك من خلال :

أ-تشجيع المزارع على الانتاج التجاري (السوقي)

ب-يستطيع ان يعرف كل من المنتج والمستهلك احتياجات الطرف الاخر والفرص المتاحة امام كل منهم.

ج-امكان ايجاد نظام للتوزيع والتخزين لتقليل المفارقات السعرية في اسعار المنتجات الزراعية .

كما ان لطرق المواصلات ووسائل النقل دورا مهما في تقليل الفجوة الفاصلة بين المدينة والريف في مختلف نواحي الحياة المادية والمعنوية لأنها تساعد وبشكل كبير في الحد من العزلة النسبية التي يعاني منها سكان الريف.

6-نظام التعليم الزراعي التنموي : والمقصود بذلك وضع نظام للتعليم الزراعي المهني لإعداد الكوادر الزراعية الفنية القادرة على ايصال الافكار الزراعية الحديثة والمتطورة الى الفلاحين ، كما يشمل وضع برنامج متكامل للإرشاد الزراعي يهدف الى تطوير قابليات ومهارات الفلاحين في جميع مجالات الحياة الاسرية ، ومنها الحياة الزراعية وذلك من خلال البرامج الارشادية المستمرة من خلال وسائل الاتصال المختلفة الموجهة الى جميع العاملين في القطاع الزراعي وخاصة المزارعين لكي يستطيعوا استخدام وسائل الانتاج المتاحة لديهم عن وعي واقتناع وجدارة.

7-نظام التسليف الزراعي : لكي يستطيع المزارع استخدام التكنولوجيا الحديثة او اداء العمليات الزراعية المختلفة فانه بحاجة الى رؤوس اموال او بحاجة الى مستلزمات التطبيق ، واذا كان الفلاح عاجزا عن توفير ذلك فانه يلجأ الى جهات اخرى للحصول على المساعدات اللازمة، وقد يضطر الفلاح احيانا الى الاستلاف من التجار او المرابين ، او بيع الحاصل على الاخضر (قبل الانتاج او الجني) وبسعر زهيد ، لذلك لابد من حماية الفلاح من الاستغلال اولا وتوفير مستلزمات الانتاج له وبأسعار مناسبة ثانيا، وفي ضوء ذلك نجد ان الجهات المسؤولة في العراق قد وضعت ومنذ زمن غير قليل نظاما للتسليف الزراعي ، وهذا النظام يشمل التسليف العيني اي اعطاء الفلاح مواد عينة كالبذور او الاسمدة او المبيدات بأسعار منخفضة . وبالأجل ، والتسليف النقدي الموجه الذي ينص على اعطاء الفلاح مبالغ نقدية تمكنه من شراء الآلات او تأجيرها او استئجار عمال او غير ذلك . وعبارة (تسليف موجه) تعني عدم استخدام المبالغ المسلفة في غير المجال الزراعي.

8-العمل الجماعي : يعد العمل الجماعي من قبل جمهور المزارعين ضرورة من ضرورات التنمية الزراعية، كما انه الوسيلة التي يمكن من خلالها تضافر جهود الفلاحين مع جهود الدولة لإنجاز مشاريع تنموية تسهم اسهاما فعالا في تطوير المجتمعات الريفية المحلية بصورة عامة ، كتشييد المدارس والمراكز الصحية وتمهيد الطرق وشق قنوات الري وغيرها.

لذلك يعد اسهام المزارعين في احداث التنمية الزراعية احدى الدعامات الاساسية التي تستند اليها التنمية الزراعية ، ولذلك يتفق كثير من المفكرين على ان اشتراك السكان المحليين من خلال العمل الجماعي في عمليات التنمية المحلية ومنها الزراعية يزيد في فعالية هذه العمليات ، ويزيد من قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة مشكلاتها الحاضرة والمستقبلية.